الراشي يعفى في حال اعترف قبل وصول الدعوة إلى المحكمة

العكام لـ«الوطن»: فك التداخل بين هيئة الرقابة والجهاز المركزي

برهان لـ«الوطن»: ضرورة استقلال الأجهزة الرقابية عن السلطة التنفيذية

محمد منار حميجو

رأى عضو مجلس الشعب وأستاذ القانون العام في كلية الحقوق في جامعة دمشق محمد خير العكام ضرورة تعديل بعض مواد قانون العقوبات الاقتصادية والذي صدر في عام ٢٠١٣ وخصوصاً فيما يتعلق بمواد جرم الرشوة والقيم المالية الخاصة بهذا الجرم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين العكام أن معيار تحريك الدعوى في جرم الرشوة وهو أكثر من ٥٠٠ ألف ليرة إلى محكمة الجنايات المالية والاقتصادية لم يعد صالحاً بل لابد من إعادة النظر في هذا المعيار وذلك برفع المبلغ حتى يصبح خمسة ملايين ليرة على أقل تقدير وأن تكون محكمة الجنايات مختصة في الدعوى التي تكون فيها المبالغ أقل من ذلك، معتبراً أن قيمة النقد انخفضت نتيجة التضخم عما كانت عليه في عام ٢٠١٣ وهو وقت صدور القانون الجديد.

العكام أشار إلى أن هناك تداخلاً بين الجهازين الرقابيين، الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، موضحاً أنه في حال الجهازين حققا في الملف ذاته فإنه من الممكن أن ينتج عن ذلك دعويان في الموضوع ذاته، كاشفاً أنه حدث ذلك بأنه هناك دعويان تنتظران في الموضوع ذاته نتيجة التحقيق في الموضوع ذاته من الجهازين الرقابيين.

ودعا إلى أن يكون هناك حل لفك هذا التداخل في الاختصاصات، وذلك بأن يكون هناك إعادة النظر في القانونين الناظمين لهذين الجهازين.

وفيما يتعلق بموضوع التوسع في عدد المحاكم الجنايات المالية والاقتصادية بأن يكون هناك أكثر من محكمة في القصر العدلي أكد العكام أن هذه المسألة متعلقة بوزارة العدل، لافتاً إلى أنه لا يوجد ما يمنع من إحداث محكمة أخرى متخصصة في جرائم الجنايات المالية والاقتصادية إذا كان هناك حاجة إلى ذلك وكم كبير من الدعاوى المتعلقة في هذا الموضوع.

من جهته رأى رئيس فرع نقابة المحامين في ريف دمشق محمد أسامة برهان ضرورة تعديل بعض مواد قانون العقوبات الاقتصادية وخصوصاً فيما يتعلق بدعاوى جرائم الرشوة، مبيناً أن القانون صدر في عام ١٩٦٦ ثم عدل في عام ٢٠١٣ كما أنه في عام ٢٠١٨ تم تعديل إحدى مواده وهو أن الراشي يعفى من العقوبة في حال اعترف بجرم الرشوة قبل وصول الدعوى إلى المحكمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين برهان أنه لابد من تعديل القانون بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي الحالي في سورية، وخصوصاً تعديل القيم المالية في ظل التضخم الحاصل والذي أدى إلى تراجع قيمة العملة وخصوصاً فيما يتعلق بمعيار تحويل جرم الرشوة إلى محكمة الجنايات المالية والاقتصادية والذي يجب على أقل تقدير أن يكون ٥ ملايين ليرة بدلاً من ٥٠٠ ألف ليرة.

ورأى برهان أن الرقابة الداخلية في كل وزارة تتبع للوزير ذاته وبالتالي ارتباطها بالسلطة التنفيذية يمنع الاستقلالية في موضوع التفتيش والرقابة بشكل كامل، داعياً أيضاً إلى أن تكون الهيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية باعتبار أنها هي تراقب عمل السلطة التنفيذية وبالتالي يجب ألا تكون تابعة لها.

طلاب كلية طب الأسنان بجامعة طرطوس يشكون انقطاع الماء والكهرباء

رئيس الجامعة لـ«الوطن»: من حق الطلاب طرق كل الأبواب للحصول على تعليم لائق

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكوى من عدد من طلاب كلية طب الأسنان في جامعة طرطوس تحدثوا فيها عن المشكلات التي يعانون منها في الكلية وطالبوا بمساعدتهم لمعالجتها.. وجاء في الشكوى، أنه لا يوجد مياه بالكلية كلها والمولدة كل فترة تتعطل وهذا الأمر يؤثر في الكراسي ولا يكون فيها ضغط وبالتالي لا يمكنهم العمل.

وأضافوا: المواد الاستهلاكية بالكلية قليلة جداً ويفترض أن يتم توفيرها من الجامعة وخاصة في ظل ارتفاع أسعار المواد في الأسواق، وفترة الكهرباء قليلة ومصروف المازوت مرهق ونقترح العمل لأخذ كهرباء للكلية من الخط الساخن الذاهب للمنتجع السياحي المجاور والذي يمر من عند الكلية أو نقل العيادات للمدرج الكبير في كلية الطب البشري، حيث الكهرباء هناك دائمة والمكان أقرب للمرضى.

واقترحوا تخصيص مكتب لتأمين المرضى ومساعدة الطلاب لأن هناك معاناة وخاصة مرضى القلع ونتمنى أن يتم إعطاء الطلاب حقهم بالعلامات في ظل الظروف الصعبة وتخفيض عدد الحالات المطلوبة للعملي.

رئيس جامعة طرطوس الدكتور محمد ديوب قال رداً على هذه الشكوى: نحن مع مطالب الطلاب في سبيل تأمين أفضل ظروف العمل المناسب بما يليق بمؤسسة أكاديمية.

وأضاف: فيما يتعلق بمشكلة المياه فهي مشكلة بسبب وجود عطل في غاطس البئر المغذي للمنطقة كلها وقد تم إصلاحه بعد تواصلنا مع الجهات المعنية وتم وصول المياه إلى الكلية وتم حل مشكلة المياه في الحمامات ويجري العمل على حل باقي المشكلة بالسرعة القصوى.

وفيما يتعلق بالمولدة الكهربائية ومع ازدياد عدد الكراسي وعدد الضواغط العاملة بالوقت نفسه فقد ازداد الجهد على المولدة بشكل كبير وأدى إلى عطل فيها وتم إجراء عمرة كاملة لها في فترة عطلة عيد الأضحى الماضي وهي تعمل حالياً بشكل جيد دون انقطاعات تذكر.

وقال ديوب: لدى التبديل بين فترة التغذية الكهربائية من الشبكة العامة وتغذية المولدة أو بالعكس هناك فترة انقطاع مدتها دقيقتان فقط بسبب (المؤقت) ولكنها ذات أثر سلبي شديد على الضواغط والكراسي وهو غير موصى به حسب تعليمات الشركات المصنعة ويترتب عليها طول فترة عودة إقلاع الأجهزة وما يليه من أعطال وتأخير.

أما بالنسبة لأجهزة الأشعة فالكلية بحاجة لأربعة أجهزة على الأقل ولكن بمواصفات صارمة ومحددة وإلا فمصيرها التعطل المتكرر والتنسيق بسبب حساسيتها العالية والضغط الشديد عليها حيث يعمل عليها ٤٠٠ طالب فهي حكماً يجب ألا تكون بمواصفات جهاز مخصص لعيادة خاصة. وبقي جهاز واحد فقط. ولا يمكن شراء هذه الأجهزة إلا عن طريق مناقصة تقوم بها وزارة الصحة وليس الجامعة علما أننا رفعنا عدة كتب بهذا الخصوص.

وبالنسبة للصيانة الدورية للأجهزة والكراسي والضواغط وتوصيلات المياه فيها فلا يمكن أن تتم بجهود فردية غير خبيرة وهي بحاجة لشركات متخصصة في دراسة توزيع ضغوط المياه والهواء والمناسيب بموجب عقود تقوم بها مديرية اللوازم أو الجهة المخولة أسوة بباقي كليات طب الأسنان بالجامعات السورية. أما شعبة الصيانة في الكلية فهي غير مؤهلة لصيانة تجهيزات طبية تفوق قيمتها المليارات، وقد تم رفع الكتب اللازمة والتواصل مع مديرية اللوازم ولكن لم تتقدم الشركات بأي طلب رغم الإعلان عن ذلك.

وبالنسبة للمواد الاستهلاكية والمقصود فيها المواد التي يستخدمها طلاب العيادات في معالجة مرضاهم فقد قامت رئاسة الجامعة خلال السنوات الماضية بتأمينها وكانت النتائج مرضية جداً ولكن وفي هذا الفصل الدراسي بالذات فقد تم تأمين قسم منها ولا يمكن تأمين الباقي لعدم توفر الاعتمادات المالية المخصصة للجامعة لبند الأدوية.

وأوضح رئيس الجامعة أنه لا حاجة لنقل العيادات إلى أي مكان والكهرباء الآن متوافرة فالمولدة تعمل بشكل جيد كما تم توفير المازوت بشكل كاف بالمخصصات والحاجة الشهرية من المحروقات كاملةً.

وتابع: إن حل مشكلة الازدحام والأعطال المتكررة وتقصير الطلاب في أعمالهم وإنجاز الطلاب لحالاتهم السريرية بشكل جيد هو حل بسيط للغاية ويتلخص بتمديد الدوام ساعتين (كما في باقي كليات سورية بجامعاتها الحكومية والخاصة) وبالتالي زيادة عدد الفئات وبالتالي تخفيف الأعداد على الكراسي في كل جلسة وتخفيف الضغط في كل لحظة على كل كرسي والتي يعمل عليه ٣ طلاب الآن؛ ولكننا ندخل في مشكلة مناقشته مع شركة الكهرباء وتبين أن تكلفته عالية جداً، أما العمل على الطاقة الكهروضوئية فلا يحقق الغاية لكونها غير فعالة في تأمين كمية كهرباء تقارب 150kva مع إقلاع شديد للضواغط كل ٥ دقائق ما يؤدي إلى تلفها.

وأكد رئيس الجامعة الحق المشروع للطلاب في طرق كل الأبواب المتاحة للحصول على حقهم في تعليم لائق ومناسب بعيداً عن التبريرات.

تنكة دبس العنب بـ٧٥٠ ألف ليرة

رئيس جمعية المعاصر لـ«الوطن»: مبادرة لتعليب المنتجات بشركات دمشق لتسويقها

السويداء- عبير صيموعة

تجاوزت أسعار تنكة دبس العنب للموسم الحالي في السويداء الـ٧٥٠ ألف ليرة، وتنكة دبس التفاح الـ٩٠٠ ألف ليرة.

وعزا المزارعون ارتفاع السعر إلى التكلفة العالية لعملية الإنتاج بدءاً من أعمال الحراثة والتقليم وأجور القطاف وأجور نقل المحاصيل من الحقول إلى المعاصر وانتهاء بأعمال العصر التي تم إقرارها من جمعية المعاصر بسعر ٢٥٠ ألفاً لتنكة دبس العنب و٣٠٠ ألف لتنكة دبس التفاح.

وأشار رئيس جمعية المعاصر في المحافظة زياد أبو فاعور إلى أن أسعار العصر جاءت بناء على تقدير احتياج المعاصر من مادة المازوت لتشغيل الحراقات ضمن كل معصرة وسطياً والذي أدى بدوره إلى رفع أجور العصر مقارنة مع السنوات السابقة حيث تم إقرار سعر الكيلو من دبس العنب في ارض المعاصر بـ٣٠ ألف ليرة ليتجاوز سعر الرطل وهو الوحدة المتبعة للتقدير والبيع سعر ٧٥ ألف ليرة.

وأوضح أن ارتفاع أسعار تنكة الدبس ضمن الأسواق المحلية إنما جاء بناء على قيام المنتجين ولتعويض ما دفعوه لقاء تكاليف الإنتاج المرتفعة بتحديد أسعارها على النحو الذي تمت الإشارة إليه رغم صعوبة تصريف المنتج كاملاً ضمن حدود المحافظة نتيجة عدم وجود منافذ تسويقية لها لتاريخه.

وأكد قيام الجمعية بالتنسيق مع السورية للتجارة بالسويداء بتصريف المادة عن طريق الفروع في المحافظات والذي جاء بناء على مباحثات بين الإدارة العامة للسورية للتجارة في دمشق ومحافظ السويداء حيث جاءت التوجيهات بضرورة تحديد الكميات المراد تسويقها بعد إرسال عينات من الدبس المنتج إلى مخابر التحاليل لإصدار بطاقة بيان للمنتج حتى يتم اعتماده على أن يكون الاستجرار من فرع السورية في السويداء لباقي الفروع في المحافظات الأخرى وفق الكميات الموجودة ووفق آلية العرض والطلب موضحاً قيام كثير من المعاصر وعن طريق الجمعية فعلياً بإرسال عينات من الدبس المنتج إلى مخابر دمشق لإجراء التحاليل اللازمة وسيتم تزويد فرع السورية بالبيانات والكميات لاحقاً.

وأشار أبو فاعور إلى مبادرة قامت بها غرفة صناعة وتجارة السويداء لمحاولة المساعدة في تصريف منتج دبس العنب والتفاح داخل المحافظة وخارجها بعد زيارة مجلس إدارة الغرفة لعدد من المعاصر وأخذ عينات وإرسالها إلى شركات تعليب الكونسروة في دمشق ليصار إلى تعليبها وتوجيهها إلى الأسواق خارج حدود المحافظة.

بدوره رئيس غرفة تجارة وصناعة السويداء نبيه بكري أكد لـ«الوطن» قيام الغرفة وبهدف تصريف منتج عصير دبس العنب والتفاح وحتى الزبيب بزيارة عدد من المعاصر على ساحة المحافظة لوضع الكميات التقديرية المنتجة من الدبس مع أخذ عينات من المنتج كمساطر تم إرسالها إلى بعض الشركات الخاصة للتعليب في دمشق ليتم لاحقاً تزويدها بالمادة ليصار إلى تسويقها بعد القيام بالتحاليل المخبرية اللازمة للمنتج مؤكداً الصفات العالية التي يتميز بها كل من ماتي دبس العنب والتفاح في المحافظة والتي تكفل استقبال شركات الكونسروة للمنتج وتسويقه على أعلى الدرجات.

من جهته أشار رئيس اتحاد فلاحي السويداء حمود الصباغ لـ«الوطن» أن ١٥ بالمئة من إنتاج المحافظة من العنب يذهب لصناعة الدبس لأنها تحقق قيمة مضافة لمزارعي العنب لافتاً إلى أن إنتاج المحافظة المتوقع من الدبس هذا الموسم يبلغ ١٣٠٠ طن مع تأكيده السعي لتوزيع المازوت لأصحاب المعاصر بالسعر الزراعي غير المدعوم وحسب كمية العنب التي تم عصرها.